القطاع المصرفي العربي وتحديات تحريره

د.توبين علي[1]

ملخص:

سعت هذه الدراسة إلى معرفة تحديات تحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي العربي ولتحقيق ذلك استعرضت الدراسة القواعد العامة لاتفاقية التجارة في الخدمات وطبيعة الخدمات المصرفية التي اشتملت عليها الاتفاقية والالتزامات المترتبة على الدول العربية الأعضاء كما تم استعراض أهم التحديات التي تواجهها المصارف العربية في ظل بيئة مصرفية متغيرة وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج كان من أبرزها تحسين وتنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك العربية نتيجة لوجود منافسة أجنبية قوية إضافة إلى تشجيع الاندماج بين المصارف العربية حتى تستطيع زيادة قوتها التنافسية في الساحة العالمية مع الاهتمام بتدريب وتأهيل العنصر البشري مما ينعكس إيجابيا على جودة وكفاءة الخدمات المصرفية وتنوعها وحتى تلبي طموح العملاء.

Abstract:

This study sought to find out trade liberalization challenges in services to the Arab banking sector, to achieve this, the study reviewed the general rules of the Convention on Trade in Services and the nature of the banking services included in the Convention and the obligations of the Arab member states, it also reviewed the most important challenges facing the Arab banks in a changing banking environment, The study found several results, it was notably improve and diversify banking services provided by Arab banks as a result of the presence of strong foreign competition, In addition to encouraging integration among Arab banks so that they can be more competitive in the global arena, With attention to the training and qualification of the human element Which will reflect positively on the quality and efficiency of banking services, diversity and ambition in order to meet customers'.

[1] د/ توبين علي، أستاذ محاضر (ب) ، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة.

تمهيد :

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات – الجاتس- أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الأرجواي وقد شملت اتفاقية الجاتس عدت أنواع من الخدمات كان من أهمها الخدمات المالية وفي مقدمتها الخدمات المصرفية، مما ادخل البنوك في ظل الاتجاه نحو التحرير المالي إلى ما يسمى بالعولمة المالية ولعل من أهم المتغيرات التي شهدتها المصارف التجارية الدولية هو إعادة هيكلة النظام القانوني للبنوك والتوجه العالمي نحو تخفيف القيود بين الأسواق المصرفية الدولية مما أدى إلى مناخ مناسب لتدويل أسواق الصرف والمال في العالم ،ومع الاتساع التدريجي لتحرير الخدمات المالية والمصرفية وعولمة النشاط المالي والتجاري تتزايد حدة المنافسة ويطرح التساؤل داخل الأوساط الاقتصادية والمالية حول مدى قدرة القطاع المصرفي العربي للاستجابة لهذه التغيرات والتحديات و تحديث الخدمات المصرفية بسرعة وكفاءة تمكنه من تعظيم ما يمكن أن يجنيه من عوائد وتقلل ما يمكن أن يتحمله من أعباء وتكاليف نتيجة انفتاح السوق.

أهمية البحث : تنبع أهمية البحث من أهمية القطاع المصرفي في الاقتصاديات العربية باعتباره مولاً رئيسياً للقطاع الخاص التي يتوقع أن يكون له دور كبير في قيادة مسيرة التنمية في الدول العربية، كما أن القطاع المصرفي سيتأثر باتفاقية الجاتس بعد انضمام البقية الباقية من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية والالتزام بأحكامها وقواعدها، لذا وجب التسليط على هذا الموضوع لما له من انعكاسات على المصارف العربية.

أهداف البحث : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات التي يمكن أن يواجهها القطاع المصرفي العربي بعد الالتزام بأحكام الجاتس وتقديم توصيات تخفف من حدة تلك التحديات وتقلل من الآثار السلبية المحتملة مع تقديم تصور لإستراتجية مستقبلية للمصارف العربية.

أولا: الإطار النظري لتحرير تجارة الخدمات

يؤدي قطاع الخدمات دوراً هاماً في العديد من اقتصاديات دول العالم خاصة المتقدمة منها بمساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، ونتيجة للتطور الذي يشهده هذا القطاع ،وتزايد أهميته سعت مختلف الدول وبالأخص المتقدمة منها لتحرير تجارة الخدمات وذلك بإيجاد منافذ لتصريف خدماتها والتي تتمتع بمزايا تنافسية يمكنها من منافسة خدمات الدول الأخرى وبطبيعة الحال يحتاج هذا التحرير إلى إطار قانوني ينظم مساره والذي تمثل في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات- الجاتس (GATS)- ونظرا للاعتماد جميع فروع النشاط الاقتصادي المعاصر على تدخل الخدمات المالية ووجود نظام مالي مستقر فقد حاز قطاع الخدمات المالية على عناية كبير في اتفاقية (الجاتس).

1:مفهوم تحرير تجارة الخدمات : هناك عدة تعاريف تعكس الآراء المختلفة وعموما يقصد بتحرير تجارة الخدمات الدولية تطبيق آليات التجارة الدولية متعددة الأطراف على كل من تجارة السلع وتجارة الخدمات بحيث يخضعان معا لنفس الآليات والاتفاقيات بعد أن كانت المفاوضات السابقة يقتصر العمل فيها على تجارة السلع فقط [1]

2: المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات : تعتبر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الأورجواي، وتنشئ هذه الاتفاقية عدد من المبادئ والقواعد التي يجب أن تراعاها عند تطبيقها نوجزها فيما يلي:

ا: **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية**:يقصد بهذا المبدأ عدم التميز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل ويضاف إلى ذلك أن الاتفاقية تقضي بأن أي ميزة تمنحها دولة عضو في الاتفاقية لعضو أخر ولدولة أخرى غير عضو فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات ينبغي أن تمنح في ذات الوقت ودون شروط أو قيود إلى كافة الأطراف الأعضاء في الاتفاقية ولا يمنع ذلك من منح ميزة لدولة مجاورة أي مشاركة في الحدود لتسهيل التبادل فيما بين مناطق الخدمات على الحدود فقط وتقتصر على الخدمات التي تنتج وتستهلك محلياً ،وفي كل الأحوال فإن أي ميزة مراجعة الاستثناءات الممنوحة يكون بعد مرور خمسة سنوات على بدء سريان اتفاقية الخدمات حيث يلاحظ أن الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الاتفاقية تنظر على انه بإمكان أي عضو أن يطبق معيارا لا يتفق مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية إذا ما نص ذلك صراحة في ملحق الإعفاءات الخاصة بالمادة الثانية [2]

ب:مبدأ الشفافية: ويقصد به نشر جميع القوانين والأنظمة المتعلقة بتجارة الخدمات وإطلاع مقدمي الخدمات غير المقيمين عليها وجعلها متاحة أمام الجميع دو استثناء وإزالة كل الممارسات الشائعة التي تعرقل تجارة الخدمات كما ألزمت المادة الثالثة من الاتفاقية كل دولة عضو بأن تخطر فورا أو على الأقل سنويا مجلس تجارة الخدمات عن أية قوانين أو إجراءات جديدة تصدرها لتنظيم تجارة الخدمات وتضمن الاتفاقية عدم الإعلان عن المعلومات السرية إذا أدى ذالك إلى الإضرار بالمصالح العامة والتجارية للدولة وللشركات العامة لديها [3]

ج:مبدأ التحرير التدريجي : يعتبر التحرير التدريجي لتجارة الخدمات وسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي بين كل الشركاء والتجاريين حيث تنظم المادة 19 في الجزء الرابع من الاتفاقية تحت عنوان التفاوض حول الالتزامات المحدودة عملية الوصول إلى مستويات اعلي من التحرير من خلال جولات متعاقبة من المفاوضات يبدأ أولها بعد 5 سنوات على الأكثر من تاريخ تنفيذ اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وتوجه تلك المفاوضات نحو تخفيض أو إزالة أية أثار متعاكسة على تجارة الخدمات تعوق من كفاءة الولوج للأسواق وبما يحقق منافع متوازية لجميع المشاركين في تلك المفاوضات [4]

د:مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية : نصت المادة الرابعة من القسم الثاني من الاتفاقية على ضرورة تشجيع وتسهيل مشاركة الأعضاء من البلدان النامية في التجارة الدولية من خلال الالتزامات المحدودة التي تتفاوض عليها مختلف الأعضاء وفقا للجزئيين الثالث والرابع من هذا الاتفاق والتي تتعلق بما يلي [5]

– تعزيز وتقوية قدرات توفير الخدمات المحلية وزيادة كفاءتها التنافسية عن طريق السماح للدول النامية بالحصول على التكنولوجيا وفقا للأسس التجارية

– تحسين إمكانية وصول الدول النامية إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات

– تحرير الوصول إلى أسواق التصدير في القطاعات والوسائل التي تهتم تلك الدول

هـ :مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة :تم الاتفاق على هذا المبدأ بهدف إزالة الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات والتي تتمثل في بعض الممارسات غير المشروعة التي قد يتبعها مقدمي الخدمات الوطنين أو بعض محتكري الأسواق المحلية لنوعيات معينة من الخدمات مما يحد من منافسة الأجانب في تلك الأسواق أو قد يتم أيضا بواسطة هؤلاء المحتكرين عند تقديمهم الخدمات في أسواق خارجية [6]

3:الخدمات المصرفية في إطار اتفاقية الجاتس: تتلخص الخدمات التي تشملها GATS في جميع الخدمات المالية والمصرفية عدا التأمين وتشمل هذه الخدمات ما يلي [7]

– قبول الودائع وغيرها من الأرصدة الأخرى التي تدفع عند الطلب.

– الإقراض بكافة أشكاله بما فيه القروض الاستهلاكية والائتمان العقاري وتمويل العمليات التجارية.

– التمويل التأجيري، السمسرة المالية والمساهمة في إصدار كل أنواع الأوراق المالية.

– الخدمات الاستشارية وخدمات الوساطة خدمات التسوية والمقاصة للأصول المالية.

التعامل لحساب الشخص أو لحساب العملاء والصرف الأجنبي أدوات سوق المال والأوراق المثالية .....الخ

– خطابات الضمان والاعتماد المستندية.

– إدارة الأصول مثل إدارة النقد ومحافظ الأوراق المالية إدارة صناديق المعاشات والخدمات الائتمانية .

– توفير ونقل المعلومات المالية وبرامج الحسابات الإلية بها من قبل الموردين للخدمات المالية الأخرى.

– خدمات المدفوعات والتحويل النقدي بما فيها وسائل الدفع الأخرى (بطاقة الائتمان) الشبكات المصرفية .

ثانيا: تحرير تجارة الخدمات المصرفية في المصارف العربية

1– خيارات المصارف العربية للتعامل مع التغيرات الدولية: يمكن التميز بين ثلاثة خيارات هي [8]

ا–**الخيارات الأولى (السلبي)** : ويتمثل في عدم الإستجابه للتغيرات والتحديات المالية والتحرير المالي الدولي ويؤثر هذا الخيار سلبا على النظام المصرفي والاقتصاد ككل بسبب ضعف المنافسة داخل القطاع المالي

ب–الخيار الثاني (الخيار الوسط) : ويتمثل في إبقاء الوضع في السوق المصرفي والمالي الشبه المغلقة على ما هو عليه من تدخل حكومي وحماية صريحة أو مستترة لعدد محدود من المصارف الأجنبية بالتواجد المحلي وإتاحة المشاركة الأجنبية المحدودة في رؤوس أموال المصارف المحلية في صورة مصارف مشاركة ويعني ذالك الانفتاح الحذر على السوق المالية الدولية

ج–الخيار الثالث (الخيار الإيجابي) : ويعني هذا الخيار التعامل بإيجابية مع التطورات في مجال الخدمات الحالية وتعني الاستجابة هنا لتحرير القطاع المالي في مجالين أساسين [9]

* التحرير الداخلي للنشاط من خلال تخفيض أو الحد من التدخل الحكومي في تحديد أسعار الفائدة وتوجيه الائتمان ووضع مقاييس لزيادة درجة المنافسة ..... الخ

* التحرير الخارجي أي فتح السوق المحلي أمام دخول الخدمات المالية وموردیها الأجانب.

2– تحرير الخدمات المصرفية في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية:

ا– تحرير تجارة الخدمات المصرفية في إطار الجاتس: لقد حددت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) أربعة أشكال لتقديم الخدمات المصرفية والمالية الأخرى عبر الحدود وهي [10]

– **الشكل الأول** (التوريد عبر الحدود) انتقال البيانات، خدمات النقل.

– **الشكل الثاني** (التواجد التجاري)عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو مكاتب التمثيل والفروع.

– **الشكل الثالث** (الاستهلاك في الخارج) مثل السياحة .

–**الشكل الرابع** (حركة الأفراد العاملين) مثل دخول المستشارين الأجانب.

من بين الأشكال الأربعة المذكورة فإن الشكلين الأول والثالث هما أكثر ألاشكال استخداما في توريد الخدمات المصرفية والمالية الأخرى عبر الحدود، بالإضافة فإن الشكل الثالث في توريد الخدمات المصرفية يقضي إلى قيام البنك الأجنبي بالاستثمار ونقل التقنية والمهارات إلى الدولة المستضيفة وقد قدمت الدول العربية الإثنى عشر الأعضاء في منظمة التجارة العالمية(هي الأردن .الإمارات .البحرين .تونس.جيبوتي .السعودية .عمان .الكويت .قطر .مصر .المغرب .موريتانيا) التزامات محدودة تفتح أسواقها المحلية والمصارف التجارية والمؤسسات الأجنبية من خلال منح حق التواجد التجاري والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (1) التزامات الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بتحرير الخدمات المصرفية والمالية الأخرى

(النفاذ للسوق و المعاملة الوطنية).

الدولة العضو	وسائل توريد الخدمات			
	الخدمات عبر الحدود	استهلاك الخدمة في الخارج	التواجد التجاري	تواجد الأشخاص الطبيعيين
الأردن	*	*	*	
الإمارات	*	*		
البحرين	*	*	*	
تونس			*	
السعودية	*	*	*	
عمان	*	*	*	
قطر	*	*		
الكويت				
مصر		*	*	*
المغرب			*	
موريتانيا				
عدد الالتزامات حسب وسائل التوريد	6	7	7	1

العلامة (*) تفيد بان الدولة التزمت بفتح القطاع للمنافسة الأجنبية في مجال النفاذ للسوق والمعاملة الوطنية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2008 ص 196.

ويلاحظ من هذه الالتزامات أنها تضمنت قيود صريحة عديدة من أبرزها تقييد منح التراخيص لفتح مكاتب التمثيل وفروع المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية وشروط اختيار الاحتياجات الاقتصادية لفرض تنمية القطاع المصرفي والمالي الناشئ، ومن أمثله ذالك أن يتعين على الموردين الأجانب ممارسة الخدمات المصرفية والمالية في السوق المحلية دون إلحاق القطاع المصرفي المحلي لمنافسة شديدة قد تخل باستقراره وإدراج تدريب الكوادر الوطنية وشرط المواطنة بالنسبة للمدير.

ب– القيود أمام تجارة الخدمات المصرفية والمالية: تنص اتفاقية الجاتس على نوعين من القيود الممكنة على تجارة الخدمات المصرفية والمالية أولها يتعلق بالنفاذ إلى السوق المحلية والأخر يرتبط بالمعاملة الوطنية فالنسبة إلى السوق المحلية تنص اتفاقية الجاتس على ستة أنواع من القيود التي يمكن أن تحد من التواجد التجاري للمصارف والمؤسسات المالية في الأسواق المحلية وهي [11]

* تقيد عدد المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية المتواجدة في السوق المحلية

* تقيد قيمة المعاملات أو الموجودات التي يسمح للمصارف التجارية والمؤسسات المالية الأجنبية التعامل بها في السوق المحلية

* إلزام المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأجنبية بالتواجد في السوق المحلية بصفة قانونية محددة على سبيل المثال إلزامها بفتح مكاتب تمثيل عوضا عن فروع

* تقيد تواجد المصرف الأجنبي من خلال تحديد مساهمته في رأس المال المصرفي الوطني بنسبة مؤوية قصوى أو بقيمة محددة

* تقيد عدد الموظفين الأجانب المنتسبين للمصارف الأجنبية المتواجدة في السوق المحلية ومن نماذج هذه القيود في المصارف العربية نذكر مثلا :

.**الكويت** : حيث تعتبر الكويت الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي التي لا تساهم فيها مصالح أجنبية في القطاع المصرفي وتعود ملكية المصارف العاملة إلى رأس المال الوطني من القطاعين العام والخاص [12] وتتمثل أهم التزامات قطاع المصارف في:

– ربط الترخيص لفروع البنوك الأجنبية بموافقة مجلس الوزراء الكويتي

– تقيد مساهمة رأس المال الأجنبي في البنوك المحلية

تونس: سمح القانون رقم65 المؤرخ في 2001/10/07 بشأن مؤسسات القرض والعمليات المصرفية بتأسيس فروع لمصارف أجنبية بشرط أن يكون المصرف مرخصا له في بلده الأصلي وأن يكون ملتزما بمعدل كفاية رأس المال وأن يتمتع بسمعة حسنة وأن يكون مدير المصرف تونسي الجنسية [13]بالإضافة إلى جملة من القيود يمكن حصرها في النقاط التالية[14]

* بالنسبة للنفاذ إلى السوق على الوسطاء الماليين الأجانب الحصول على رخصة من الدولة مع الحصول على الجنسية التونسية و شهادة الخبرة بمزاولة المهنة

* بالنسبة لانتقال الأشخاص لا يجوز لمدير أجنبي أن يدير أكثر من مصرف أو مصرف وشركة مالية في نفس الوقت

.**سلطنة عمان** : وتتمثل أهم القيود في النقاط التالية [15]

* النفاذ إلى الأسواق التملك أو الإدارة أو أي نشاط يتعلق بالتوريد للأجانب يجب أن يكون منسجما مع القانون المحلي بأكثرية لا تزيد عن 49%

* الزيارات التجارية أو التوريد للأجانب محصور بمهلة لا تزيد عن ثلاثة أشهر

* يتمتع المدراء العامون غير العمانيين بسلطة واسعة وفترة زمنية غير محدودة

* بالنسبة للمعاملة الوطنية :يمنع تملك الأراضي والعقارات للأجانب سواء كانوا شركات أو استثمار

.**المغرب:** وضعت المغرب قيود على النفاذ إلى الأسواق بحيث لا قيود على التسليفات بالنسبة لفروع المصارف إلا بالنسبة لرأس المال الأجنبي في تأسيس الفروع .

3: تواجد المصارف الأجنبية في السوق المصرفية العربية

ا–الأشكال التنظيمية لدخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي

* **مكاتب تمثيل** : وهو يعتبر أسهل أشكال دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي للدول المضيفة ويقتصر نشاط مكاتب التمثيل على بعض الأنشطة فقط مثل إجراء دراسات و اختبارات للسوق المصرفي المحلي للدولة المضيفة للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة دون أن يمتد لعمليات الإقراض أو تلقي الودائع.

* **وكالات**:ويعتبر أكثر أشكال التواجد التجاري تكلفة ويستطيع الوكيل الأجنبي منح القروض التجارية والصناعية ولكنه لا يستطيع منح القروض الاستهلاكية أو تلقي الودائع.

* **الفروع** : ويعتبر من أكثر الأشكال التنظيمية وأهمها في مجال تحرير تجارة الخدمات المصرفية وتستطيع فروع البنوك الأجنبية تقيم تشكيلة أكبر من الخدمات المصرفية مقارنة بمكاتب التمثيل والوكالات

* **بنوك تابعة** : وهذا يتم من خلال تأسيس كيانات مصرفية منفصلة قانونيا عن البنوك الأصلية ورأس مالها الخاص ولها حدود للإقراض تتماشى مع رأسمالها وتخضع لإشراف السلطات الرقابية المحلية.

ب- نفاذ المصارف الأجنبية في السوق المصرفية المحلية: هناك توجه متزايد في العديد من الدول العربية نحو منح تراخيص للمصارف والمؤسسات الأجنبية للتواجد التجاري وممارسة الأنشطة المصرفية في السوق المحلية.

. ففي دول مجلس التعاون الخليجي تعد البحرين والإمارات من أكثر الدول انفتاحا لتواجد المصارف الأجنبية في السوق المحلية فيما تبقى السعودية أقل انفتاحا نسبيا على المصارف الأجنبية وذلك على الرغم من قيام السلطات النقدية بمنح ثلاث رخص خلال السنوات الأخيرة وفي مصر سمحت السلطات النقدية بدخول المصارف الأجنبية للسوق المصرفية المصرية منذ عام 1992 مما ساهم في تفعيل المنافسة وشجع عمليات الاستحواذ[16]

ثالثا :التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي

1-المنافسة: مع تزايد العولمة المالية وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفية وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة مظاهر واتجاهات رئيسية [17]

* **الاتجاه الأول:** المنافسة بين المصارف التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو بالسوق المصرفية العالمية.

* **الاتجاه الثاني** : المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى وتشمل مؤسسات التأمين بأنواعها وصناديق الاستثمار وصناديق الادخار والمعاشات ....الخ.

* **الاتجاه الثالث:** المنافسة بين المصارف والمؤسسات غير المصرفية على تقديم الخدمات المصرفية مثل شركة (ميكرو سوفت) التي تعرض خدمات مالية قائمة على التكنولوجيا وتنافس المصارف بشكل مباشر في هذا المجال.

2-تغييرات البيئة المصرفية العالمية : لقد أصبحت البيئة المصرفية العالمية أكثر تغييرا واتساقا وتطورا مما تتطلب من المصارف العربية أن تواكب هذه التغيرات والتطورات و من أهم هذه التغيرات نجد:

أ- الأزمات المصرفية :إن السبب الرئيسي وراء الأوضاع المالية والمصرفية هو إتباع سياسات اقتصادية منفتحة والضعف في القوانين المنظمة للعمليات الاقتصادية وضعف الرقابة الحكومية الناتج عن التحرير المالي وتحرير الأسواق المالية بشكل غير سليم إذا التحرير المالي يزيد من المشاكل التي تواجه القطاع المالي حيث بلغ عدد الأزمات المالية المصرفية في الفترة الممتدة بين 1973و1997 إلى559 أزمة مصرفية ولقد لوحظ أنها تمركزت في الفترة الممتدة بين 1987 و1997 وأنها جاءت انعكاسا لإجراءات تحرير القطاع المالي الذي تبنته العديد من الدول في الفترة المذكورة [18] وتثبت الدراسات أن انتقال الأزمات المصرفية في الوقت الراهن وفي المستقبل سيكون بسرعة أكبر وذالك لأن درجة التحرير والترابط بين الاقتصاديات أصبحت كبيرة جدا وهذا ما دلت عليه أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية التي انتقلت أثارها ونتائجها السلبية المدمرة بسرعة كبيرة إلى دول الإتحاد الأوربي ودول جنوب شرق أسيا ودول الخليج العربي [19]

ب- الالتزام بمقررات لجنة بازل : ركزت السلطات النقدية في معظم الدول العربية على موضوع التزام المصارف بمعايير لجنة بازل (بازل2 ثم بازل3)،حيث ألزمت المصارف بإعادة هيكلة أقسام إدارة المخاطر أو إنشاء أقسام جديدة بهدف تطوير نظم الائتمان وإدارة المخاطر وتصنيف القروض وتحديد مدى خدمة العملاء لديونهم وألزمت كذالك المصارف بإنشاء مؤسسات لضمان الوضع بهدف تقييم نوعية توظيف المصارف لمواردها المالية بهدف تعزيز الإفصاح والشفافية وفرض على المصارف إعداد قوائمها المالية وفق المعايير الدولية [20] ورغم هذه الإجراءات إلا أن الالتزام بمعايير بازل تبقى من أهم التحديات التي تواجه المصارف العربية لما تتطلبه من خبرة وأيادي عاملة مؤهلة وتطور النظم التشريعية والمراقبة.

3-الآثار الايجابية والسلبية المتوقعة من عملية التحرير [21]

أ- الآثار السلبية:ويمكن إجمالها في النقاط التالية

- سيطرة المؤسسات الأجنبية ذات القدرة المالية الأفضل نسبيا من المؤسسات المحلية على سوق الخدمات المالية العربية.

- قد تقتصر البنوك الأجنبية في نشاطها حد خدمة الشرائح المربحة في الأسواق المحلية و تهمل الشرائح الأخرى مما يؤثر سلبا على الاقتصاد.

– قد يؤدي التحرير إلى زيادة عدد البنوك الأجنبية في السوق المحلية العربية مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة تضخم القطاع المصرفي العربي.

– يوجد فجوة واسعة بين ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة وما تم استيعابه وتطبيقه من اغلب المصارف العربية الأمر الذي يقلل من قدرتها التنافسية ويؤثر على حصصها السوقية وما تحققه من معدلات ربحية [22]

ب– الآثار الايجابية: ومنها

– زيادة درجة المنافسة وستسعى المؤسسات المالية من خلال ذالك إلى تحسين أساليبها الإدارية وهذا سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الخدمات ومن ثم استفادة العملاء من هذه التخفيضات.

– تنوع الخدمات المقدمة للعملاء سيسهم في تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال زيادة حجم المبادلات.

– الضغط على الحكومات لتحسين السياسات النقدية والمالية والسياسات المتعلقة بأسعار الصرف وإجراء إصلاحات تشريعية تساعد على تحقيق المنافع المرجوة من عملية التحرير و التي ستؤدي إلى المزيد من الاستقرار الاقتصادي والمالي.

– سياسات التحرير سوف تؤدي إلى أن تكون المؤسسات أكثر اهتمامات بحاجات ومتطلبات العملاء نتيجة للمنافسة العالمية الناتجة عن تحرير الأسواق العالمية .

رابعا : سبل دعم القدرة التنافسية للمصارف العربية

في ظل تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية لم تعد المنافسة التي تواجهها البنوك في دولة ما منافسة محلية فقط تقتصر على المنافسين المحلين في الأسواق بل أصبحت المنافسة عالمية الأمر الذي يفرض على البنوك الكثير من الأعباء المتمثلة في ضرورة العمل المتواصل على تطوير خدماتها ومنتجاتها المصرفية وتطوير مراكزها المالية ومن أهم العوامل التي تتبناها البنوك العربية في مواجهة هذه التطورات نوجزها فيما يلي :

1– الاتجاه نحو الاندماج بين الوحدات المصرفية :

يعبر الاندماج المصرفي على اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إداريا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة *أعلى* وفاعلية اكبر على تحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين المصرف الجديد

وهنالك عدة دوافع وحوافر وراء اتخاذ قرار الدمج نذكر منها [23]

– إيجاد وحدات وكيانات بنكية كبيرة تستطيع مواجهة البنوك الأجنبية كما يترتب على دمج البنوك الصغيرة في كيان مصرفي كبير تحسين أداء الجهاز المصرفي بصورة أفضل.

– تعزيز القدرة التنافسية للبنك بعد الاندماج من خلال جعله أكثر قدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة.

– عملية الاندماج تؤدي إلى إيجاد كيانات بنكية كبيرة تسهم في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السوق المحلية .

– رفع كفاءة المؤسسات المالية وزيادة قدرتها التنافسية ومواجهة التحديات المتعلقة بتحرير الخدمات المالية في ظل اتفاقية الجاتس.

ورغم أهمية الاندماج وتعدد المزايا فإن حالات الاندماج في الدول العربية لم تتجاوز الثلاثون كان نصفها تقريبا في لبنان في حين فاق عدد حالات الدمج والتملك في العالم 4000 حالة في التسعينيات وتبقى الحاجة إلى الاندماج في الدول العربية حاجة محلية تنبع من الأوضاع السياسية والقيود و الحواجز التي تقيد من عمل البنوك العربية وفي دول عربية أخرى تعتبر تلك الأوضاع من أهم معوقات العمل المصرفي بالنسبة لإستراتيجية الدمج المصرفي العربي للبنوك الموجودة في الخارج [24]

2– اتجاه البنوك نحو الصيرفة الشاملة:

البنوك الشاملة هي تلك البنوك التي تقدم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة التي تشمل على أعمال قبول الودائع ومنح القروض والاتجار والتعامل بالأدوات المالية وبالعملات الأجنبية ومشتقاتها وتعهد الإصدارات الجديدة من ديون وحقوق ملكية والقيام بأعمال الوساطة على تنوعها وإدارة الاستثمارات و تسويق المنتجات الصناعية والتأمين [25]

وتحقق البنوك الشاملة مجموعة من الايجابيات نظرا لتنوع الخدمات المقدمة أهمها :

– تحقيق وفورات الحجم في التكاليف

– تنويع خبرة العاملين في هذه البنوك

– المساهمة في تنشيط سوق الأوراق المالية وبذالك تعد البنوك الشاملة رافد للتمويل الحقيقي للمشروعات الاقتصادية وتعبئة الموارد اللازمة .

و نظرا لهذه الايجابيات فقد قامت العديد من البنوك العربية لكسر حاجز التخصص الوظيفي أو القطاعي لدخول في مجال الصيرفة الشاملة بصورة موسعة في بعض البلدان العربية وبصورة تدريجية في البعض الأخر بخطوات تمهيدية للانتقال الكامل لمرحلة البنوك الشاملة [26] ويعتبر العمل المصرفي في المملكة العبرية السعودية ظاهرة مصرفية مميزة من حيث تطوير مصارفها لتصبح مصارف شاملة وقد ساعدها على ذلك ضخامة القاعدة الرأسمالية للبنوك لديها خاصة في ظل سيطرة عدد قليل من البنوك الكبيرة على أعمال الوساطة المالية

3- مساندة العمل المصرفي الإسلامي:

حققت الصيرفة الإسلامية انجازات غير مسبوقة خلال العقد الأخير فقد أصبح معدل النمو السنوي في إجمالي ميزانيات هذه المصارف يتجاوز ضعف معدل النمو في المصارف التقليدية ولاشك أن الزيادة المضطرة للطلب على خدمات هذه المصارف يرجع إلى عدة اعتبارات يرد في مقدمتها تطويرها لآليات العمل لديها واستحداثها لصيغ عمل جديدة وعصرية مناسبة لتلبية احتياجات العملاء ولقد دخلت في طلب الاقتصاد العالمي من خلال إدارتها لأصول تتجاوز التريليون دولار وبمعدل نمو بلغ 20% سنويا ولقد تلقتها كل الدول في العالم الأميركية والأوربية والعربية وهي الآن تطرح نفسها بديلا عن النظام المصرفي القائم حيث أثبتت الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري 2008) أن التعامل عبر المصرف الإسلامي هو الأنسب والأمثل [27] إضافة إلى ذلك فان الفرد العربي ينظر إلى الوازع الديني بشكل كبير بغض النظر عن نوعية الخدمة.

4- توسع البنوك في استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال تقديم الخدمات المصرفية:

إن التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات انعكست على كافة أنشطة البنوك وخلقت بيئة تنافسية جديدة بين المؤسسات المصرفية للحفاظ على بقائها لذالك أصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي ضرورة ملحة حيث تمكن المصارف من اجتذاب عملاء جدد نتيجة سهولة الوصول وسرعة التعامل مع المصارف وزيادة الكفاءات وانخفاض التكاليف من خلال توفير الخدمات على مدار الساعة كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(2)تكلفة الخدمة المصرفية عبر القنوات المختلفة الالكترونية والفروع

القناة الالكترونية	الانترنت	الصراف الآلي	الهاتف	الفروع
تكلفة الخدمة $	0.09	0.17	0.40	1.06

المصدر : دود بول تفهم أثار الثورة المصرفية العالمية مؤتمر الأكاديمية العربية العاشر بعنوان تقديم المنتجات والخدمات المصرفية أمام تحديات القرن الواحد والعشرين الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عمان الأردن 2000 ص 73.

وفي دراسة أخرى أجراها Chris حول تكلفة الحصول على الخدمة المصرفية بين فيها انخفاض التكلفة الخدماتية المصرفية كلما كانت التكنولوجيا المستعملة متطورة كما يبين ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (3)تكلفة الحصول على الخدمة المصرفية عبر القنوات الالكترونية المختلفة والفروع

القناة	الانترنت	الصراف الآلي	الهاتف	الفروع
تكلفة الحصول على الخدمة المصرفية $	0.010	0.27	0.54	1.07

المصدر: قولد فينقه ، بنوك الانترنت ، مؤتمر معهد الدراسات المصرفية بعنوان الصيرفة الالكترونية .،معهد الدراسات المصرفية ، عمان الأردن .2005 ص ص 16 13.

من الجدول يتبين لنا أن استخدام التكنولوجيا يؤدي إلى انخفاض تكلفة الخدمة وتكلفة الحصول على الخدمة مما يجعل البنوك أكثر تنافسية

5- الارتقاء بالعنصر البشري:

يجب الاهتمام بالعنصر البشري من اجل مسايرة التطور العالمي عن طريق تنمية المهارات في الميدان المصرفي للعاملين بالجهاز المصرفي ويمكن القيام بذلك من خلال دورات تدريبية قصيرة المدى للعاملين الجدد أو بالترقية للمستويات الوظيفية الأعلى والتي تقوم بها مراكز دراسات في الميدان المصرفي سواء في البنك المركزي أو في البنوك التجارية أو المعاهد المتخصصة وكذلك بلقاءات ذات مستوى عالي للاطلاع عما يجري في الساحة الدولية والمعاهد العالمية للبنوك[28]

الخاتمة :

سعت هذه الدراسة إلى معرفة انعكاسات تحرير تجارة الخدمات عامة والخدمات المصرفية خاصة على القطاع المصرفي العربي ولتحقيق ذلك استعرضت الدراسة مفهوم تحرير التجارة في الخدمات والمبادئ الأساسية لاتفاقية الجاتس والالتزامات المترتبة على الدول العربية الأعضاء في الجاتس كما تم استعرض أهم التحديات التي تواجه المصارف العربية في ظل عالم متغير ويتجه نحو التحرير وتناولت الدراسة أيضا إستراتيجية مستقبلية للمصارف العربية ومن خلال التحليل السابق وما أوردته بعض الدراسات ثم التواصل إلى العديد من النتائج والتوصيات

أ- النتائج :

* ستتجه تكاليف الخدمات المصرفية في الدول العربية نحو الانخفاض بعد دخول المؤسسات المصرفية الأجنبية في السوق المصرفي المحلي للدول العربية.

* نتيجة لوجود منافسة قوية من قبل المؤسسات المصرفية الأجنبية ستتحسن الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك العربية.

* هناك تنوع في الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك العربية خاصة بعد التزامها بقواعد الجاتس واستكمال انضمام الدول العربية إلى المنظمة التجارية العالمية.

ب– التوصيات: من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن ترفع من القدرة التنافسية للبنوك العربية.

* تشجيع الاندماج بين المصارف حتى تستطيع من خلال هذا الاندماج زيادة قوتها التنافسية في الساحة العالمية وذلك من خلال تحسين كفاءتها والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير عند تقديم الخدمات المصرفية

* ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التدريب والتأهيل للكوادر المصرفية والعاملة ما يساعد على استيعاب التقنيات المصرفية الحديثة

* الاستمرار في تنويع الخدمات المصرفية المقدمة وابتكار خدمات جديدة تلبي حاجات العملاء

* أن تقوم المصارف العربية بزيادة مستوى الاستثمار في التقنية المصرفية الحديثة مما يؤدي إلى توسيع وتنويع خدماتها المقدمة ورفع كفاءة الوساطة المالية

* مساندة العمل المصرفي الإسلامي وتقديم خدمات مصرفية شاملة

الهوامش :

1) محمد صفوت قابل ،منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، الدار الجامعية ،الإسكندرية .مصر 2009 ص 89.

2) عبد اللطيف عبد الحميد ، الجات واليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي إلى سياتل وحتى الدوحة .الدار الجامعية ،الإسكندرية 2002 ص 129.woto 2002 p288.

4) عبد المنعم محمد الطيب .اثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية بحث مقدم للمؤتمر

3) negtion the legal texts the results of Uruguay round of multilateral tirade

الثالث الاقتصاد الإسلامي من 31 ماي إلى 02 جوان .2005 ص .07

5) عبد الواحد الغفوري .العولمة والجات التحديات والفرص.مكتبة مدبولي القاهرة 2000.ط1 ص.86

6) عبد المطلب عبد الحميد . العولمة واقتصاديات البنوك .الدار الجامعية للنشر الإسكندرية 2001 ص .809

7) جليد نور الدين .تطوير وسائل الدفع المصرفية في ظل التجارة الالكترونية حالة الجزائر 2005-2010 أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد جامعة الجزائر، الجزائر ،2010ص 10.

8) banking stability beyond restrong .patrich homaham gerardand caprio banking stability beyond restrong .supervis perspective volume 13 No3 the journal of economic 1999 p44.

9) إبراهيم شحاتة اندماج وتملك البنوك التطورات العالمية والنتائج .مجلة اتحاد المصارف العربية pبيروت .2000ص ص 78.83.

10) محمد صفوت قابل .منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية .مربع سبق ذكره ص 226

11) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007.ص .897

12) اتحاد المصارف العربية .تحرير التجارة في الخدمات في إطار المنظمة العالمية للتجارة .التزامات الدول العربية وقضايا المفاوضات الحالية .سلسلة أوراق مصرفية مركزة 2003ص.5

13) المواد (2) (12)(37) من القانون رقم 65 المؤرخ في 2001/10/07 بشأن مؤسسات القرض والعمليات المصرفية في تونس.

14) اتحاد المصارف العربية .سلسلة أوراق مصرفية مركزة مرجع سبق ذكره ص47.

15) commercial foreiyn the competitive impact of .lg Goldberg in the united states banking

p180 1999 Annual economic policy conference of federal reserve bank of states.

16) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008،ص ص 193 .194

17) عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك .مربع سبق ذكره ص 41

18) عبد المنعم العمار .العولمة ودورها في تهميش النظام الإقليمي قضايا إستراتيجية المركز العربي للدراسات الإستراتيجية . دمشق ص 23.

19) إسماعيل أديب .الآثار المحتملة لتطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري رسالة ماجستير .كلية الاقتصاد جامعة دمشق .دمشق .2009 ص .181

20) عماد صالح سالم، البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية، إتحاد المصارف العربية 2004، ص ص .61.62

21) فهد بن خلف الباري، أثار انضمام المملكة العربية السعودية إلى omc على القطاع المصرفي السعودي، مجلة الإدارة العامة ،الرياض المملكة العربية السعودية، المجلد 47 العدد 51 .جانفي 2007 ص.ص .26.27

22) محمود سعيد عبد الخالق .القطاع المصرفي العربي في مواجهة عصر التكتل والاندماج .مجلة شؤون عربية جامعة الدول العربية القاهرة.2002 العدد 122 ص169.

23) عبدا لمطلب عبد الحميد ،العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص .153

24) حسان لخضر، الاندماج المصرفي البلدان العربية .مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط الكويت .2008 ص 12.

26) نبيل حشاد، دمج واستحواذ البنوك في الدول العربية مع إشارة خاصة لمصر، مركز الدراسات والبحوث للدول النامية .كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .جامعة القاهرة .القاهرة 2002 ص 19.

27) رشدي صالح، عبد الفتاح صالح .البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، بدون دار وبلد النشر 2000 ص .61

27) إتحاد المصارف العربية ، سبتمبر 1995 ص .50

28) اتحاد المصارف العربية، ديسمبر 2009 ص ص 30 31.